رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث17 / 10 / 2022
تاريخ قبول البحث 20 / 12 / 2022

التبرير للاستبداد في الفكر السياسي عند كارل شميت

The justification of tyranny according to Carl Schmitt's political

م.د. همام عبد الكاظم ربيح

كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة/ قسم العلوم السياسية

Dr. Hammam Abdel-Kadhim Rabih

Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University / Department of Political Science

Plecbgd2@alkadhum-col.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يمثل البحث محاولة لفهم المقاربات الفكرية التي طرحها كارل شميت في التبرير للاستبداد السياسي, وفهم ماهية الاستبداد والمفاهيم المقاربة له , لما للأستبداد من اهمية كبيرة في الفلسفة السياسية عموماً والفكر السياسي خصوصاً, لذا تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور, يتناول المحور الاول توضيح ماهية الاستبداد في الفكر السياسي الغربي, والمحور الثاني يتعلق بالمفاهيم المقاربة للاستبداد في الفكر السياسي, اما المحور الثالث فقد تم تخصيصه لتوضيح الطروحات الفكرية عند كارل شميت عن الاستبداد , بالإضافة الى المقدمة والخاتمة.

الكلمات المفتاحية : "الاستبداد" ، " فكر سياسي" ، " كارل شميت"

Abstract

This research represents an attempt to understand the intellectual approaches put forward by Carl Schmidt about political tyranny, and to understand what tyranny is and the concepts approaching it, because of the great importance of tyranny in political philosophy in general and political thought in particular, so the research was divided into three axes, the first axis deals with clarifying what tyranny is in Western political thought, and the second axis is related to the concepts approaching tyranny in political thought, The third axis was devoted to clarifying Carl Schmidt's intellectual propositions on tyranny, in addition to the introduction and conclusion.

KeyWords: "Authoritarianism," "Political Thought," "Karl Schmidt"

المقدمة

إنطوى الفكر السياسي الغربي على العديد من التنظيرات التي سعت الى تقديم مقاربات فكرية سياسية للاستبداد بما يسهم في إضفاء صبغة من الشرعنة على نظام الحكم الاستبدادي، وقد مثلت الممارسة التي قدمها المفكر الالماني كارل شميت (1888–1985) واحدة من ابرز هذه التنظيرات، الامر الذي يجعلنا امام حاجة معرفية لدراسة الالية الفكرية التي قام من خلالها بالتبرير للاستبداد.

اهمية البحث: تأتي أهمية البحث من دراسة واحدة من اهم التنظيرات المعاصرة للاستبداد في الفكر السياسي الغربي المعاصر، ألا وهي محاولة المفكر الالماني كارل شميت، الذي كان له دور كبير خلال الحقبة النازية تنظيراً وتبريراً.

إشكالية البحث: يمكن تلخيص إشكالية البحث في بيان كيفية تعاطي الاتجاه التبريري للاستبداد في الفكر السياسي الغربي مع الممارسة الاستبدادية للسلطة السياسية من خلال ما كتبه المفكر كارل شميت.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن المقاربة الفكرية التي قدمها كارل شميت للدولة القوية تنطوي على الكثير من التبرير للاستبداد".

منهجية البحث: من اجل التثبت من صحة الفرضية تم اعتماد المنهج العلمي (منهج تحليل المضمون) وكذلك تم اعتماد (المنهج التاريخي).

المحور الاول : مقاربة معرفية في ماهية الاستبداد

أشارت الكثير من معاجم اللغة العربية الى إن أصل كلمة الاستبداد تعود إلى (بد) بمعنى الذي لا ضرورة عنه، تقول لا (بَدَّ) من كذا أي انه لا محيد عنه ولا يعرف استعماله إلا مقروناً بالنفي وبددت الشيء فرقته والتثقيل مبالغة وتكثير[1].

اما ابن منظور ففي لسان العرب فأنه بدد التبديد: التبديد: التفريق، يقال شملٌ مُبَدد وبدد الشيء فتبدد فرقه فتفرق وتبدد القوم إذا تفرقوا وجاءت الخيل بَداد بدداً أي متفرقة متبددة وذهب القوم بددا بداداً أي واحداً واحداً مبني على الكسر لأنه معدل عن المصدر وهو البدد. والعرب تقول لو كان البدادُ لما أطاقونا ,البدادَ بالفتح: البراز يقول لو بارزونا رجل لرجل ومالك بهذا بدد ولا بِدَّة أي مالك به طاقة ولابد منه أي لا محالة وليس لهذا الأمر بُدٌ أي لا محالة، واستبد فلان بكذا أي انفرد به وفي حديث علي رضوان الله عليه: كنا نرى ان لنا في هذا الأمر حقاً فاستبددتم علينا، يقال: استبد بالأمر يستبدُ به استبداداً اذا انفرد

به دون غيره واستبد برأيه: انفرد به[2]. ويقال أبديت في منطقك أي جرت، ومنه قول (السلطان ذو عدوان وذو بدان) وأبدى في كلامه: جار، أي يعدو على الناس ويجور عليهم[3].

ان التصفح في المعاجم اللغوية التي تناولت معنى الاستبداد نجد الكثير منها ركز على على ان كلمة استبداد أشتقت من الفعل (استبد) والجذر اللغوي له هو بدد والفعل استبد يأتي على معنيين أحدهما استبد بالأمر أي انفرد به أو استبد برأيه , والآخر استبد الأمر به بمعنى غلبه فلم يقدر على ضبطه[4]، وهذا المعنى متضمن أيضاً في معاجم اللغة العربية المعاصرة إذ نرى هناك أن الفعل استبد و يستبد استبداداً فهو مستبد، والمفعول مستبد به. واستبد الشخص بالأمر أي تعسف به، وانفرد به من غير مشارك له فيه كما نقول مثلاً استبد الحاكم بقراراته وسلطة مستبدة ومن استبد بالرأي هلك. واستبد الأمر بالشخص: أي غلبه فليقدر على ضبطه، كما نقول مثلاً استبدت به أهواؤه وشهواته أو استبد به الحزن و الوجد أو الشوق[5].

إما عن المعنى الاصطلاحي للأستبداد فأن جذر كلمة الاستبداد (Despot) مشتقة من الكلمة اليونانية Despotes التي تعني رب الأسرة، أو سيد المنزل أو السيد على عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري إلى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه مثل سلطة الأب على أبنائه في الاسره أو السيد على عبيده[6].

استعمل مصطلح الاستبداد لأول مرة في الحرب الفارسية الهلينية في القرن الخامس ق. م وكان أرسطو هو الذي طوره وقابل بينه وبين الطغيان وقال إنهما ضربان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد. أما الاستبداد وهو النظام الملكي عند البرابرة على ما يقول أرسطو فهو يتسم بسمة أسيوية هي خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم لأنهم عبيد بالطبيعة. وأصبح مصطلح المستبد يعني عند أرسطو أولا: رب الأسرة وثانياً: السيد على عبيده ثالثاً: ملك البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد ولهذا السبب كان الاستبداد عادياً عند الأسيويين وحالة مرضية شاذة عند اليونانيين[7]. فالاستبداد كغيره من الظواهر الاجتماعية هو ثمرة للعديد من العوامل المتداخلة منها الذاتي والموضوعي , والداخلي والخارجي , والاقتصادي والثقافي . لذلك فعندما نبحث في مفهوم الاستبداد ينصرف الذهن الى معانٍ متعددة منها [8]

أ. الحكم الذي يسرف في استخداد القوة .

ب. السيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد .

ج. الحكم الذي يستهدف المصلحة الخاصة للطاغية وبطانته.

د. الدولة البوليسية التي تكون السيادة فيها للحاكم وليس للقانون.

هـ. الحالة التسلطية المتمثلة في امتداد قوة الدولة الحديثة واختراقها الشديد للمجتمع المدني واحتكارها لمصادر القوة والفعل والسلطة.

يعرف عبد الوهاب الكيالي في موسعته السياسية بـ "حكم أو نظام يستقل بالسلطة فيه فرد أو مجموعة من الإفراد دون خضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر إلى رأي المحكومين" [9].

ونجد في معجم العلوم الاجتماعية تعريف للاستبداد بأنه "شكل من أشكال الحكم يستقل بالسلطة فيه شخص أو مجموعة من الأشخاص دون خضوع لقاعدة أو لقانون ودون مبالاة برضى المحكومين أو غضبهم وأكثر ما يكون في حكم الفرد، ملكاً كان أو دكتاتوراً إذ لم يكن للسلطات المعاونة إرادة بجانب إرادته[10].

ويرى المفكر المغربي كمال عبد اللطيف في الاستبداد انه تصرف "هو تصرف غير مقيد وتحكمي في شؤون الجماعة السياسية يبرز إرادة الحاكم وهواه، ولا يعني بالضرورة أن تصرف الحاكم ضاغط بعنف على المحكومين غير مبال بقواعد العدل والإنصاف"[11].

وقد توسع محمد هلال الخليفي في تعريف الاستبداد حيث عرفه بأنه "الانفراد في إدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد من دون بقية المواطنين، ويكتسب الاستبداد معناه السيئ في النفس ليس من صفة الانفراد وحدها ذلك أن جذر الكلمة لا يفيد أي معنى سلبي أو غير سلبي، بل يستفيد من كونه اغتصاباً واحتكاراً لحق مشترك مع آخرين"، ويضيف بأن الاستبداد السياسي يفترض ابتداءاً وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات ينفرد احدهما بالحقوق المشتركة أي إدارة شؤون المجتمع السياسي، من دون الأخر، فهو فعل يقوم على الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على شيء هو حق مشترك مع الغير فالمستبد يستولي على الشيء من دون وجهة حق فالسمة الجوهرية في الاستبداد وهي الانفراد دون وجهة حق[12].

ويعرف ناصيف نصار الاستبداد بأنه "تحويل السلطة السياسية إلى سيطرة، وعلاقة الأمر والطاعة إلى علاقة إكراه وإذعان فالاستبداد يحول العلاقات بين أفراد المجتمع من علاقات تحكمها وتنظمها قوة الحق إلى علاقات يضبطها محض القوة والاستبداد بوصفه علاقة قوة مجردة من كل حق يقوم في مبدأه على

الغلبة والاستيلاء فالفعل المؤسس للاستبداد هو فعل الاستيلاء أي انتزاع الحكم والقبض عليه دون تفويض من المجتمع أو ضد إرادته"[13].

المحور الثاني: المفاهيم المقاربة للاستبداد

توجد العديد من المفاهيم التي تقترب مع مفهوم الاستبداد التي يتطلب توضيحها منها:

اولاً: الطغيان: يعد الطغيان واحد من اقدم انواع انظمة الحكم عند الاغريق ,وكان أول من استخدم كلمة طاغية الشاعر الاغريقي ارخيلوخوس عندما أطلقها على الملك الذي أطاح بملكها السابق واستولى على العرش[14]. و في تعريفه للطاغية يذكر امام عبد الفتاح مجموعة خصائص استخلصها من تاريخ طغاة الإغريق منها [15] :

1. فالطاغية رجل يصل إلى السلطة بطريق غير مشروع من خلال إما اغتصاب الحكم بالمؤامرات أو الاغتيالات أو القهر أو الغلبة بطريقة ما.

2. لا يعترف بقانون أو دستور في البلاد بل تصبح إرادته هي القانون الذي يحكم.

3. يسخر موارد البلاد لإشباع رغباته أو ملذاته ومتعه.

4. ينفرد بخاصية أساسية في جميع العصور وهي لا يخضع للمساءلة ولا للمحاسبة ولا للرقابة من أي نوع.

5. اقتراب الطاغية من التأله فهو يرهب الناس بالتعالي والتعاظم وعوام الناس يختلط في أذهانهم انه الإله المعبود وإضفاء صفة القدسية عليها.

وفي إطار التفريق بين مفهوم الاستبداد والطغيان فقد عد مفهوم الطغيان من أقدم المفاهيم التي ترادفت مع مفهوم الاستبداد واول من فرق بينهما أرسطو أذ عدّ الطغيان حالة مرضية بالنسبة إلى الشعب اليوناني إما الاستبداد "فهو حالة طبيعية للأسيويين وقد استخدم أرسطو مفهوم الطغيان ليدل به إلى الوجه الفاسد للحاكم الملكي، فالحاكم الطغياني بحسب أرسطو هو حكم فردي يقوم على العنف ويستهدف مصلحة الطاغي الخاصة[16].

اما في مرحلة عصر النهضة نجد من يميز بين اللاستبداد والطغيان انطلاقاً من منطلق جغرافي, لذلك نجد المفكر الايطالي (نيقولا ميكافيلي) في كتابه الامير يقارن بين الاستبداد والطغيان عندما قابل بين النظام الملكي في أوربا والطغيان الشرقي في الدولة العثمانية وخاصة عندما قارن في كتابه الأمير

بين جمود اوتوقراطية الباب العالي باختلافه دستورياً عن دول أوربا. ثم جاء بعد ذلك جون بودان عندما اسس نظرية جديدة في الاستبداد مستخدماً حججاً في القانون الروماني لتبرير الاستبداد الذي ينشأ نتيجة لحق المنتصر في حرب عادلة في السيطرة على المهزوم[17].

بالرغم من التقاء المصطلحين في نقاط عدة الا انه يمكن ان نميز معرفياً بينهما من خلال تبيان نقاط الاقتراب بينهما ,أذ عادة ما يطلق عنوان الطاغية على االكم او الملك الذي لا يعرف دساتير او قوانين سوى قوانين رغباته، ويستولي على ممتلكات رعاياه ... ويميز المرء بين طغيان إنسان واحد وطغيان الجمع، قد يكون طغيان الجمع هو طغيان كيان إنتهك حقوق كيانات أخرى، ومارس الاستبداد لصالح القوانين التي أفسدت بسببه "[18].

والطاغية يهتم إهتماماً بالغاً بشيء واحد يشكل المحور الأساسي وهو "الإعتراف بسلطانه وبتمركز جميع السلطات في يده، فلا قانون إلا ما يأمر به حتى ولو خالفت أوامره القوانين القديمة للبلاد، بل إنه هو نفسه قد يصدر أمراً جديداً (قانوناً جديداً) يخالف ما أصدره من قبل ذلك ولهذا فليس ثمة غرابة إذا ما وجدنا التناقض شائعاً في حكم الطغاة فقد تكون (القوانين) أو القرارات التي أصدرها مبنية على الإنفعال، والإنفعال بطبيعته وقتي ومتقلب وقد يكون القرار بالغ الخطورة لأنه يمس حياة إنسان مثلاً "[19].

ثانياً: الدكتاتورية: تُعرف الدكتوتارية بأنها الالية غير الوراثية للحكم الفردي حيث يحكم فرداً بأمره دون أن يكون من الشعب ولا خاضعاً لرقابته, ويعتمد الدكتاتور على مواهبه الشخصية وقوة أنصاره أو حزبه أو على قوة عسكرية ولذلك يعنى أساسا بأمجاده والدعاية لعهده وبرعاية مصالح القوى التي تسانده ويبتدع الإصلاحات والشعارات لكسب الرضا الشعبي الذي تضاعفت أهميته حديثاً وبرغم مزايا الدكتاتورية الخاصة بالاستقرار والانجازات فهي نظام مؤقت يتجاهل الانتخاب والحريات ويعتمد على القهر والدعاية والمخاطرة وفي النهاية قد تعصف خاصية المخاطرة في الديكتاتوريات بمنجزاتها كافة، بل وبالدولة ذاتها[20].يقترب مفهوم الاستبداد من الدكتاتورية غالباً بالحكم الفردي, واحتكار السلطات عند الحاكم الفرد ,وعدم تمتع الافراد بالحريات المدنية عموماً والسياسية تحديداً, لكن ممكن ان تكون الدتورتاتورية جماعية وليست صفة للحاكم الفرد, ودكتاتورية البروليتاريا في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية حسب مقولات النظرية الماركسية خير مثال على ذلك, وهناك الدكتاتورية الدستورية عندما يصل رئيس الدولة الى السلطة عن طريق غير دستوري وفيما بعد وبعدها يتمسك بالسلطة بالدستور ليستمد منه شرعية وجوده وأساليب حكمه.

بالرغم من التقارب بين الاستبداد والدكتاتورية، إلا إن بعض المفكرين يعترض على التماهي بينهما، على أساس إن النظم الدكتاتورية تتخذ خطوات ايجابية في سبيل التمكين للقهر، في حين إن النظم الاستبدادية تتبع أسلوبا سلبياً في قهرها للمحكومين. فنظم الحكم الديكتاتورية تقدم أساسا على إصدار الأوامر التعسفية مطالبة المواطنين بوجوب طاعتها والالتزام بتنفيذها، في حين إن السمة الأساسية للنظم الاستبدادية هي إقامتها للعراقيل في وجه الحريات الأساسية[21].

ثالثاً:الشمولية (التوليتارية , الكليانية) : تعتبر الشمولية واحدة من أنواع التنظيم السياسي التي تعمل على ازالة التمايز بين الخاص (الفرد) والعام (المجتمع), بطريقة صهر جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات في الكل الاجتماعي، المجتمع، أو الشعب، الأمة، أو الدولة، عن طريق العنف والإرهاب.

ويمثل هذا الكل قائداً واحداً يجمع في يديه كل السلطات. وهو في الغالب شخصية كاريزمية له القابلية على كسب الجمهور ويطيعونه طاعة مطلقة والأنظمة الشمولية أو المذهب الفكري الشمولي مصطلح جديد استخدم في القرن العشرين في ميدان المعرفة السياسية والعلاقات الدولية في الثلاثينات وعلى وجه التحديد مؤسس النرية الفاشية موسيليني والنظام القومي العنصري النازي في المانيا وكذلك النظام الستاليني في روسيا [22].ما يميز الشمولية هو عدم اعترافها بوجود فواصل تفصل الدولة عن المجتمع فالشمولية تكرس درجة عالية من التدخل والتحكم في حياة الأفراد الخاصة وهذا يؤكد دور الإيديولوجية أنها أسمى حتى ولو كان السبيل إلى تحقيق مثل هذا الوضع الامثل هو ارتكاب جرائم ومطالبة الشعب بتضحيات ترمي إلى حد تلاشي الشخصية الفردية فالإيديولوجية تعمل على ترسيخ الإيمان بضرورة وأهمية هذه الإجراءات في سبيل بقاء الدولة[23].

ترتكز الشمولية كنظام سياسي سلطوي على تقديم نفسها بمظهر ديمقراطي لتبرير حكمها وسلطتها وإعطاء الشرعية لهذا الحكم، إلا أن الديمقراطية التي يتبجح بها هؤلاء الشموليون لا تعني في قاموسهم سوى"إرادة القائد أو الزعيم هي إرادة الشعب وهنا قد يتسأل البعض ماهي المعايير التي تستند إليها الديمقراطية عند هؤلاء؟ أو بمعنى آخر من الذي يعبر عن إرادة الشعب؟ وهل الأغلبية لها حق في أن تصادر رأي الاقليات الأخرى التي تتقاطع معها في التوجه أو الرأي مما يؤدي إلى طغيان الأغلبية الذي نقده جون استيوارت مل(1806 – 1873)والكس دي توكفيل (1805– 1859) إذ اعتبر استيوارت مل أن طغيان الأغلبية يمكن إدراجه من ضمن الشرور التي يجب على المجتمعات أن تتحرز منها بل يمكن أن تصل إلى درجة أعتى وأشد من العديد من أشكال الاضطهاد والقهر السياسي وعليه يجب حماية أفراد

المجتمع من طغيان الرأي العام، ولقد علل جون استيوارت مل طغيان هذه الأغلبية تعليلاً سيكولوجي غير معقول بحيث تسير في ضوئه الأكثرية كالقطيع الذي تسيره غريزته الى المجهول، وهذا ما فهمته الأنظمة الشمولية في تعاطيها مع الشعوب فعملوا على تعطيل عقولهم وإثارة مشاعرهم وكسب عواطفهم معتمدين في الوصول الى ذلك على الشعارات الجذابة والخطب الرنانة والإعلام الممنهج والمكثف[24].

المحور الثالث : قراءة في طروحات كارل شميت عن الاستبداد

كارل شميت من مواليد مدينة بليتينبيرغ في المانيا في عام 1888 , من اسرة تنتمي الطبقة البرجوازية الوسطى, مسيحي الديانة كاثوليكي المذهب, يعتبر واحد من اشهر فقهاء القانون, ولم يهتم في القانون فقط وانما تجاوز اهتمامه وتأثيره الى ميدان الفلسفة السياسية والعلاقات الدولية, ويعتبر واحد من المفكرين الذين اثارت افكارهم جدلاً واسعاً في الاوساط الفكرية, ويعود هذا الجدل الى طبيعة افكاره وطبيعة انتماءه الحزبي, لقد كانت بداياته معارضاً للحزب النازية ونظريته النازية, دون ان يعني ذلك لديه تأييداً للديمقراطية الليبرالية [25], بعدها انتمى للحزب النازي في العام 1933 قبل ان يستقيل بعد اتهامه بالوصولية في العام 1936,أما من ناحية الجدل الذي اثارته طبيعة افكاره فتمثلت بنقده الشديد للديمقراطية الليبرالية , ودفاعه عن الاستبداد والدولة الشمولية المطلقة, حتى وصف بأنه نبي الشمولية, وكذلك دفاعه عن اهمية التلازم بين اللاهوت والاستبداد, ثم اعتزل الحياة السياسية بعد انهيار الرايخ الثالث , وعاد بعدها الى مدينة ولادته بليتينبيرغ عام 1946 وفيها اصدر الجزء الثاني من كتابه اللاهوت والسياسة, توفي عن عام 1985, ترك مجموعة مهمة من المؤلفات والدراسات السياسية والقانونية التي بينت ملامح فكره السياسية وطروحاته السياسية التي دافع فيها عن الاستبداد السياسي و السلطة المطلقة وكذلك نقده الشديد لطروحات الليبرالية, التي اصبحت فيما بعد الاساس للعديد من النظم السياسية والرؤساء الذين استبدوا بالحكم, نذكر "عن الدكتاتورية" و"السياسي نصير الارض" و"اللاهوت السياسي" و "نظرية الدستور" و"ناموس الارض" و"الرومانسية السياسية" و"ازمة الديمقراطية البرلمانية" و"مفهوم السياسة" و "ضرورة السياسة" و"الشرعية والمشروعية".

اولاً:طبيعة السياسة عند كارل شميت

واحدة من اهتمامات الفكر السياسي كحقل معرفي ضمن العلوم السياسية هي طبيعة الدولة, لذلك سنتاول طبيعة الدولة عند كارل شميت كمدخل لتبيان مضمون الاستبداد محور بحثنا لتكون رؤيته الدولة بشكل

عام وطبيعتها بشكل خاص. نقطة الانطلاق عند "كارل شميت" في نظريته السياسية هي تحديد المجال السياسي ورسم الإطار الذي يناسبه من خلال توضيح التداخل الموجود بين مفهوم الدولة ومفهوم السياسي، لذلك لايمكن من وجه نظره معرفة طبيعة الدولة ما لم يتم توضيح طبيعة السياسي, إذ "يفترض مفهوم الدولة مفهوم السياسي.الدولة في استخدامنا اللغوي الدارج هي الوضعية السياسية لشعب منظم على أرض موحدة، لكن هذا ليس تعريفاً للدولة، بل تعيين أولي لها"[26]،

أن شميت استخدم مفهوم السياسي في كتابه (مفهوم السياسي) الصادر في العام 1927م, قدم فيه الاساس القانةني للدولة القوية التي يُنظر لها, وهو مفهوم تناوله العديد من المفكرين في الدول الغربية المناهضة للشيوعية خلال فترة الحرب الباردة, يبدأ شميت في تعريفه للسياسي من خلال التمييو بين ماهو سياسي عن غيره, وهو مفكر واقعي لذلك يستمد هذا التمييز من الواقع ,لذا يؤكد في هذا المجال على ان السياسي باعتباره مجالاً خاصاً ومستقلاً بذاته لايقوم الا على التفرقة والتمييز بين الصديق والعدو, "اذ أن التمييز النوعي للساسي الذي يمكن ان تُعزى اليه الافعال والبواعث السياسية كافة, هو التمييز بين الصديق والعدو, هذا التمييز يقدم تعريفاً بالمعنى القياسي وليس بالمعنى الشامل"[27]

العدو عند شميت لايعده هنا الخصم او المنافس, اي مجر الاخر المغاير بي هو العدو العمومي فيلا مستوى الكيانات الجماعية, وأنه لايستخدم لفظ العدو بالمفهوم الميتافيزيقي او الاخلاقي, ولاتقتضي العداوة عند شميت الكراهية الشخصية, بل بؤرة الصدام في دلالته القوية التي تحدد فرضية الحرب .[28]

يؤكد شميت على ان الدولة تشترط الوجود المسبق للسياسي , والسياسي بدوره يفترض ويؤكد مفهوم الدولة , ويعتقد ان كل المفاهيم السابقة التي اعطيت للسياسة تفتقر الى تفهم عمقها, ما دامت لاتنظر الى القضية من جوهرها الوجودي, اي ان التمييز بين العدو والصديق عند شميت على حد تعبير "اندريو نوريس" عبارة عن قرار وجودي [29]. لذا يؤكد بحسب "ليو شتراوس" على أن مفهوم السياسي هو تأكيد على مفهوم الدولة , مثلما ان الدولة تفترض الوجود الاسبقي للسياسة, فأن السياسة بدورها تؤكد مفهوم الدولة, وطالما أن الدولة لايمكن فهمها دون مضمونها المفترض مسبقاً الاوهو السياسة, بيد ان هذه السياسة لايمكن فهمها ايضا دون فهم السياق الوجودي للصراع بين الاصدقاء والاعداء, وهنا يعبر شميت بالسياسية (poltical) بدلا من (politics) لانه اراد ان يوضح الطبقة الوجودية للصراع المتأصلة في مفهوم السياسة, وكأنه اراد ان يلفت الانظار الى الكلمة التي تسبق السياسة هي الصراعات السياسية , الحروب السياسية, العدوانية السياسية, وهكذا لايمكن القبول بأي مفهوم للسياسة , حسب تفكير شميت

دون ان تفترض مسبقاً حالة العدائية والصراع والحرب. وبما ان الصراع جوهري في السياسة, وبما ان السياسة حسب تعبير ليو شتراوس هي عند شميت عبارة عن خصيصة اساسية للحياة الانسانية , السياسة هي قدر , وهكذا الانسان لايمكنه الهرب من السياسة[30]

لقد تأثر كارل شميت كثيراً بكتابات "توماس هوبز عن العقد الاجتماعي, خصوصاً فيما يتعلق بتنظيرات هوبز عن حالة الطبيعة التي تسبق مرحلة المجتمع الساسي المنظم, كونها حالة عداء وصراع دائم بين الافراد والافرا, والجميع ضد الجميع, التي على اساسها تم اللجوء الى العقد الاجتماعي لأنشاء دولة يقودها حاكم مطلق مهمته الاساسية هي توفير الامن والحماية لجميع افراد المجتمع, لكن حالة الخوف عند كارل شميت تختلف عنده عن هوبز, لان هوبز رأها هي حرب الامم, وعند هوبز تعني حرب الجميع ضد الجميع بينما عند كارل شميت تقوم على التمييز بين الصديق والعدو[31] لهذا سعى كارل شميت الى توظيف طبيعة العقد الاجتماعي عند توماس هوبز لتبرير دكتاتورية الحكم , والاستبداد في السلطة يقول في هذ المجال "صحيح ان الافراد هم من صنع الدولة لكنهم فعلوا ذلك مرة واحدة, والى الابد , واصبحت بما هي آله تتحرك بمفردها دون الرجوع لأحد وفق منطقها الخاص والمستقل"[32] . لذلك الدولة عند شميت هي الكيان الوحيد القادر على التمييز بين الصديق والعدو من خلال تبيان مصلحتها , اذ أن المصالح هي التي تحدد معيار هذا التمايز كجوهر لمفهوم السياسة بين الاصدقاء والاعداء.

وايضاً يقترب كارل شميت في تنظراته عن الدولة من كتابات المفكر الالماني فردريك هيغل(1770-1831) من خلال تأكيد شميت على ان الدولة الكليانية هي اقوى دولة الى حدٍ بعيد [33]. اذ ان هيغل في هذا المجال قد اكد على الدولة الكليان التي تقوم على صهر مكونات الدولة في ارادة سياسية قوية , اي ان هيغل لايتفق مع طروحات النظرية الليبرالية حول محورية الفرد في الدولة وأنما يؤمن بمحورية السلطة القوية وهو ما دفع شميت الة الايمان بهذه الفكرة التي شكلت المنطلق لتبرير الاستبداد.

ثانياً: شرعية السلطة عند كارل شميت

تناول جان جاك روسو شرعية السلطة في موضوع السيادة من خلال تنظرياته عن العقد الاجتماعي, فصاحب السيادة عنده هو يجسد الارادة العامة , التي هي حاصل مجموع ارادات الافراد الفردية التي تنازلوا عنها بمجب العقد الاجتماعي للسيد صاحب السيادة هم الافراد (شعب – مواطنين) . فالسيادة عند روسو لايمكن التنازل عنها, ولايمكن تجزئتها, ولايمكنها أن تخطأ, من هذا المنطق (منطق الارادة العامة ومن يملكها) انطلق كارل شميت في التبرير لأستبداد صاحب السيادة من خلال تأكيدة بأن الدكتاتور

(صاحب السيادة) لايمكن ان يخضع للقانون, أنه فوق القانون [34]. هو شخص مؤهل لتحديد مصلحة الشعب العليا, وتسيير شؤونه بالطريقة المثلى, وعلى هذا الاساس لايمكن ان يخضع لأرادة الشعب او القانون, وان الشرعية لايمكن ان تقاد عبر القانون , لذلك هو لايؤمن بالنظام البرالماني الذي يكون الشعب فيه مصدر السلطات, عبر تأكيده على ان بأمكان ممثل واحد عن الشعب ان يقرر بأسم الشعب, وذلك لصعوبة جمع كل المواطنين لآدارة شؤونهم كما تعمل الديمقراطية.[35]

أن التنظير لمصدر السيادة عند شميت هو لتبرير الدكتاتورية وسلطتها المطلقة , فدكتاتورية صاحب السيادة تختلف عن الدكتاتوريات الشائعة بحسب شميت الدكتاتوريات الطارئة والمؤقتة الانتقالية ,كونه يؤمن بالدكتاتورية الدائمة التي تعبر عن انصهار الرؤية الكلية للشعب في بوتقة حاكم واحد يمثل تطلعات الشعب ومصالحه, صاحب السيادة يقوم بالغاء الدستور , ويأتي بغيره وفق مايراه مناسب وملائم لتوجهاته للمرحلة التي يمارس فيها السيادة.[36]

لان الدستور بحسب شميت سيتحول من دستور يحكم الدولة ويدير شؤونها من خلال ما ينطوي عليه من تشريعات تكون ملزمة لكل مؤسسات الدولة ورجالها بما فيهم الحاكم إلى مجرد فقرات نافذة المفعول قد انتهت صلاحياتها أو بعبارة اخرى قد أنتقلت إلى الحاكم السيادي الدكتاتوري, لأن القوانين بحسب تعبير شميت قوانين ظرفية[37].

إن عدم وجود صياغة دستورية تشرعن الفعل السياسي للدولة في حالة الاستثناء لم يكن أمراً عفوياً عابراً بل "أن غياب نظرية قانونية تتعلق بحالة الاستثناء لا يعد سهواً عنها، وإنما فعلاً (مقصوداً) مرده إلى استحالة الجمع بين نقيضين: دولة الحق ودولة السلطات الكاملة. لقد ظل التفكير في حالة الاستثناء تفكيراً استثنائياً، لكن حين تصبح حالة الاستثناء معياراً، كما هي الحال في الدولة النازية لا استثناء عابراً فحسب، فإن بناء نظرية قانونية حول هذه الظاهرة السياسية يصير جزءاً لا يتجزأ من نظرية دولة الحق نفسها. وحتى لا يصير عمل شميت دفاعاً عن حالة الاستثناء معياراً لعملية انتقالية تبرز قيمة نقده للشرعية القانونية التي ترى أن عمل الدولة يقتصر على تطبيق القانون والحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد ما يجعل إدخال فكرة (الاستثناء) و(تعطيل القانون) و(السلطات الكاملة) داخل نظرية دولة الحق مستحيلاً "[38]، إلا أنه عندما تمارس الدولة سلطتها ضمن إطار القانون والشرعية الدستورية القائمة أساس سيادة الدولة عندئذ لا تكون حالة الاستثناء منافية للدولة بل تصبح جزءاً من النظام السياسي والقرار السيادي للدولة ولا يلغي ذلك الإجراء المشروعية بل يمارسها ويطبقها على أرض الواقع[39].

ثالثاً: نقد النظرية الليبرالية عند كارل شميت

تعد مسألة نقد الليبرالية عند شميت من البديهيات طالما هو يُنظر للاستبداد, فأخذ من نظرية العقد الاجتماعي وبالتحديد من صياغات هوبز مألاته ونتائجه خصوصاً , عندما نظَر الاخير الى الحكم المطلق من خلال تنازل الافراد عن حقوقهم في الحكم بموجب العقد الاجتماعي, وقد اخذ من روسوالارادة العامة , لكن ليست الارادة العامة التي تمخضت من العقد الاجتماعي, ولكن الارادة العامة للحاكم الفرد المطلق, اما العقد الاجتماعي عند جون لوك الذي يعد الاساس الفكر السياسي للنظرية الليبرالية, فأن كارل شميت لايؤمن به لا في بدياته من ناحية النظر الى حالة الطبيعة, ولا في تفاصيله(العقد الاجتماعي) ولا في نتائجه (الدولة الليبرالية).

يبدا كارل شميت في نقده لليبرالية في عدها تعني نزع السياسة عن الحياة العامة, إذ تبحث الليبرالية عن تحييد الدولة من اجل تحرير المجتمع البرجوازي, والسعي لحماية الحريات البرجوازية الفردانية[40]. وهو ما يناقض من وجهة نظر كارل شميت مع ما تقوم به السياسة, لان السياسة تعمل على التدخلات المؤسساتية التنظيمية في مجالات الحياة كافة, والسلطة السياسية تنظم كل شيء , بينما تهدف الليبرالية الى تقييد تدخل السلطة السياسية كون هذا التدخل يقييد حريات الفرد والمجتمع, وعلى هذا الاساس تعتبر السياسة نقيض الليبرالية بالمطلق, لانها تحارب الفردانية التي تذيب الروابط الانسانية , بينما الهدف الاسمى للبرجوازية ليس الاحماية الحقوق الفردية امام الدولة, ومن ثم تعمل الليبرالية الى السعي لتقييد وظائف الدولة بالقوانين , والبحث عن فصل السلطات وتقليص المحتوى السياسي للدولة[41].

ولايقف شميت عند هذا الحد في نقده لليبرالية عند حدود صيغتها التحررية الفردانية, وانما يسعى الى تثبيت مفهومه الخاص للسياسة, فالسياسة عنده هي التمييز بين الصديق والعدو, فأن الليبرالية لاتؤمن بهذا المعنى للسياسة كونها في بنيتها الفكرية تؤكد على الوحدة البشرية, هذه الوحدة التي لاتؤسس لضدية العدو والصديق, وفي مكان اخر ينقد شميت الليبرالية كونها تركز اقتصادياً على الجانب التقني , وهذه الايدلوجية من وجهة نظره تساهم بشكل كبير في الحرب والسلم[42]

كما يرى شميت أن النظام السياسي البرلماني القائم على التمثيل عاجز تماماً عن بلورة فكرة واقعية للهوية السياسية، بسبب استناده إلى الطبقية الحرية الفردية، أي بعبارة أخرى، لما كان المضمون النظري للديمقراطية الليبرالية غير سياسي وغير ديمقراطي[43] فلا بد أن يكون شكل النظام البرلماني عاجزاً عن التمثيل الحقيقي للشعب بشكل حقيقي، ومن هنا نجد أن شميت كان حريصاً على تأكيد أن الديمقراطيات البرلمانية تعتمد على المزاوجة بين الإرادة الشعبية وإرادة البرلمان[44] وأن البرلمان لا يمثل

الشعب؛ لأنه، وفقاً لشميت، يعبر عن تمثيل غير دولتي، وهي إشارة إلى إخفاق البرلمان في تشكيل الهوية السياسية للدولة، ومن هنا " تبدو الديمقراطية، إذن، محكومة بأن تدمر ذاتها بمشكلة صنع الإرادة. وبالنسبة إلى الديمقراطيين المتطرفين، فإن للديمقراطية، بحد ذاتها، قيمها الخاصة دون إشارة إلى مضمون السياسة المتبعة بمساعدة الديمقراطية. وإذا كان ثمة خطر احتمال توظيف الديمقراطية في إلحاق الهزيمة بالديمقراطية، فإن على الديمقراطي الجذري، أن يقرر ما إذا كان سيبقى ديمقراطياً ضد الأكثرية أم سيبادر إلى التخلي عن موقعه الخاص. وما أن تكتسب الديمقراطية مضمون القيمة المكتفية ذاتياً، حتى يكف المرء عن أن يبقى (بالمعنى الرسمي) ديمقراطياً بأي ثمن "[45].

الخاتمة

مثلَ هذا البحث محاولة لفهم طروحات الالماني كارل شميت عن الدولة , اذ ربط شميت الوجود الانساني بالدولة, الدولة هي الاساس ثم يأتي بعدها الانسان, بعد ان جعل مصير الانسان يتوقف على ما تحدده له الدولة وسلطتها التنفيذية التي لا تتقيد بقيود الشرعية المستوحاة من الارادة الشعبية, من خلال هيمنتها على كافة مجالات الحياة, متمثلة بشكل رئيس بالحاكم صاحب السيادة الذي لايحدده اي قانون أو دستور لان السلطة هي من تصنع وتفسر هذا القانون او الدستور , وان اي دستور اساسه الافراد وهو ما تراه النظرية الديمقراطية الليبرالية لايمكن تطبيقه في حالة الفوضى، وهكذا كنا مع مقاربة أرادت ان تجعل السلطة الاستبدادية شرعية من خلال اعادة توجيه الية كسب الشرعية للسلطة، وإضفاء صبغة من التبرير للممارسة الاستبدادية.

الهوامش

(1) محمد عبدالرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت–دمشق، ص 118.

(2)أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد السابع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، ، ص 237–239.

(3) قاموس المنجد في اللغة والإعلام، جمع وتحقيق دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط2، 1986، ص 30.

(4) ينظر: جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، دار العلم للملايين، لبنان – بيروت،ط7، 1992 ، ص54 .

(5)ينظر : أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الاول ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط1 ، 2008 ، ص169 .

6–إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة (183)، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1994، ص 52.

(7– المصدر نفسه ، ص 54.

8– ثناء فؤاد عبد الله ,خلاصة تنفيذية قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات ديمقراطية, في اسماعيل نوري الربيعي , الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط2 , 2006, ص13.

(9) عبدالوهاب الكيالي ,الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1991، ص 266، مادة استبداد.

(10) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب ،معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، مادة استبداد.

(11) كمال عبد اللطيف، تشريح الاستبداد قراءة في نظام الآداب السلطانية، دار الطليعة، بيروت، 1999، ص 174.

12– محمد هلال الخليفي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره، في كتاب الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005,ص 284.

13– نقلاً عن المصدر نفسه، ص 285.

(14) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مصدر سابق ذكره، ص 45.

(15) المصدر نفسه ، ص 50–51.

(16) محمد هلال الخليفي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره، مصدر سابق ذكره، ص 282.

(17)إمام عبد الفتاح، الطاغية.. ، مصدر سابق ذكره، ص 56–57.

(18) فولتير ، قاموس فولتير الفلسفي ، ت يوسف نبيل ، مراجعة جلال الدين عز الدين علي ، موسسة هنداوي (د – م)،(د–ط)، 2017 ، ص317 .

(19) امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ،مصدر سبق ذكره, ص42 .

20– نخبة من الاساتذة المصريين والعرب ،معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

21– محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مطابع دار الوطن، الكويت، 1994، ص285.

(22) امام عبدالفتاح، الطاغية ، مصدر سابق ذكره، ص 63

(23)محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مصدر سابق ذكره ، ص 398.

(24)امام عبدالفتاح، الطاغية ، مصدر سابق ذكره، ، ص55 .

25 –محمد هاشم رحمة الله ,الفكر السياسي عند المفكر الالملني كارل شميت, مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية,جامعة النهرين, العدد 48– 49، 2019, ص109.

26– كارل شميت, مفهوم السياسي, ترجمة سومر المير محمود, مدارات للنشر, القاهرة , مصر, ط1, 2017, ص15.

27 –المصدر نفسه , ص 75.

28 –نور الدين عوش, اشكالية مفهوم السياسي في الفلسفة المعاصرة كارل شميت انموذجاً, مجلة الفلسفة, كلية الاداب , جامعة المستنصرية, العدد 16, 2017, ص14

[29]- Anderew Norris ,carl Schmitt on friends, enemies, and poltical 'theIntenation thought' ,magazinene, volb, no17.p68

[30] –نقلاً عن محمد هاشم البطاط , مصدر سبق ذكره , ص 118–119

31 –عزمي بشارة , روسيا الجيوستراتيجية فوق الايدلوجيا وفوق كل شيء , مجلة سياسيات عربية , العدد 17 , 2015, ص7.

32 –نقلاً عن عبد الرحمن عادل , العدو في المرأة كارل شميت مسائلاً الحداثة, سلسلة بحوث مركز النماء للبحوث والدراسات الاستراتيجية, ط1, ب.ت , ص7

[33]– Karl Schmitt, four Articlies 1931,1938, translated by simona Draghici, 1Edition, Plutarch, press,1999,p21

[34]– Micheal mcconky ,Anarchy, soverinty, and the state of Exceetion shmitts challenge, the indeent review, magazen, vol 17, 2013, p417.

35 – محمد هاشم رحمه, مصدر سبق ذكره , ص 125.

36 –المصدر نفسه , ص125.

[37]– Carl Schmitt, The Political Theology Four Chapters on the Concept of Sovereignty, Translated by: George Schwab, 1st Edition, The MIT Cambridge Press, 1985, p13.

38–مصطفى الشادلي، مراجعة كتاب اللاهوت السياسي لكارل شميت، بحث ضمن مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد 28، م7، 2019, ص135 – 136

39–المصدرنفسه، ص136 .

40 –بابلو سيمون , الديمقراطية عند كارل شميت, ت ياسين السويحة, مجلة الجمهورية الاسبوعية, عدد15, 2016, ص26.

41 –المصدر نفسه, ص26.

42 –محمد هاشم رحمه, مصدر سبق ذكره, ص130.

43–السيد ولد أباه، السيادة والسياسة، نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت، مجلة التفاهم ، عدد 39 ، سلطنة عمان ، 2013 ، ص158 .

44–المصدر نفسه، ص158 .

45–كارل شميت ، أزمة البرلمانات، ترجمة فاضل جتكر، دراسات عراقية، بغداد ، ط1، 2008 ، ص20 – 21 .